

منهج رفاعة الطهطاوي النحوي
في ضوء كتابه:
«التحفة المكتبية في تقريب
اللغة العربية»

محمد كشاش*

* حصل على الدكتوراه في اللغة العربية من الجامعة اللبنانية ، عام 1992 .
يعمل أستاذاً في الجامعة اللبنانية - كلية الآداب وكلية التربية .

الملخص

رفاعة الطهطاوي من علماء القرن التاسع عشر الذين أهتمهم ما يعانيه المجتمع العربي من مشكلات وبخاصة في مواجهة تطور المجتمع الأوروبي . وقد أسهم في غير جانب من الجوانب العلمية ، من أجلها اللغة التي هي مرآة المجتمع ووعاء الفكر .

سخر جزءاً من جهوده العلمية لمعالجة مشكلة النحو العربي ، فألف كتاباً أسماه «التحفة المكتتبية في تقريب اللغة العربية» ، حمل اسمه نهج ملفه ومقصده «تقريب العربية وتبسيطها» .

تناول البحث بالدرس التعريف بالطهطاوي وميادينه الفكرية التي ارتاض فيها ، ثم ألقى الأضواء الكاشفة على أصول النحو العربي من قرآن وسواه ، وصولاً إلى آرائه النحوية على ضوء الأصول التي اتبعها .

جاءت آرائه انتحائية من المدارس النحوية المتباينة ، اختار منها الوجه الأبسط الذي يطرّد مع التراث اللغوي ؛ ليكون النحو مقبولاً لدى درّاسه . ولم يكن غفلاً من الجدة والابتكار اللذين عرفهما من خلال آرائه الانفرادية . . وهي جميعها تشهد له بمذهب نحوي ، سجلت له سماته وعلاماته . . وبخاصة سعيه إلى جعل النحو تطبيقاً وظيفياً ، لا نظرياً جافاً .

وإكساباً البحث صفة الحياد والموضوعية ، ذكرت فيه ما للطهطاوي وما عليه ، وبذلك تكتمل - على الراجح - حلقة البحث الذي أرجو أن يكون لبنة ولو صغيرة في مكتبة العربية الشامخة .

تعدّت شهرة رفاة رافع الطهطاوي⁽¹⁾ غير حقل من حقول العلم والمعرفة . وقد أولاه الباحثون جلّ عنايتهم ، حين راح كل واحد منهم يسخر أصول منهجه ، ويسلط أضواء ثقافته على جانب من جوانب حياته العلمية ، وآثاره المتنوعة .

والطهطاوي متعدد جوانب المعرفة ، مشارك في كثير من العلوم . فهو - على سبيل المثال لا الحصر - من بواكير المترجمين في نهضتنا العربية . عمل مدة مترجماً في مدارس التخصص ، وكلف إعداد الطلاب لدخول المدارس المهنية وتدريب الموظفين والتراجمة⁽²⁾ .

كما كان الداعي إلى تعليم المرأة في مصر ، يشهد له كتابه «المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين» الذي أكد فيه الفوائد الجمة التي يجنيها المجتمع من تعليم المرأة⁽³⁾ .

وفي رحاب التربية كان أحد أقطابها ، والعاملين على إنهاضها ، إذ عُرف عنه أنه أحد أعضاء الفريق الذي خطط لنظام التربية الجديدة . . .⁽⁴⁾ .

وفي ضوء ذلك عرفه الناس معلماً وكاتباً وشاعراً ونائراً وصحفيّاً وأديباً ومؤرخاً ، يصول في كل ميدان من ميادين الفكر⁽⁵⁾ ؛ فليس بكثير عليه أن يكون معلم أمة ورائد نهضة .

ومن المفارقات الغريبة أن قلة⁽⁶⁾ ممن تناولوا الطهطاوي بالبحث أشاروا إلى جهوده اللغوية وآرائه النحوية في عصر النهضة العربية . وعلى الرغم من ذلك ضُرب كشح الحجر والنسيان على كتابه «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» . ولا ندرى سبب قلة الدارسين الذين اهتموا في هذا الحقل ، مع العلم أن اللغة وعاء الفكر ، والمظهر له . فلولا اللغة ، لبقيت المعارف كامنة في الأذهان ، متحجرة فيها ، لا ينتفع بها ، ولا يستضاء بنورها .

ولانظن أن الطهطاوي إمام النهضة قد أغفل اهتمامه باللغة ، وهي المرسوخة للعلم وحاميته وحاملته . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ماتعرضت له العربية منذ بزوغ النهضة من دعوات هدامة أرادت النيل منها ، وتبديدها .

هذان الأمران وعاهما الطهطاوي ، فكان أن شرع قلمه ، ووضع مؤلفه «التحفة المكتبية في تعليم اللغة العربية» بغية تبسيط العربية وقواعدها ، لتسلم من الدروس وتبقى لغة العلم والمعرفة . ولكن قلة من الباحثين تناولوا الطهطاوي نحويًا قياساً إلى الجوانب الأخرى من بحوثهم التي تعرضت إلى الطهطاوي المعلم والكاتب والشاعر والنائر والمؤرخ والمترجم ..

إشكالية أثارت مكان من الفكر ، وكانت الحافظ على البحث والدرس في كتاب الطهطاوي «التحفة المكتبية» ، بغية إثارة مضامينه والاطلاع على أصوله ؛ لمعرفة مذهبه النحوي .

وعى علماء العربية ارتباط اللغة بالفكر منذ وقت مبكر ، وانعكس الأمر في مفاصلين ؛ الأول ربطهم النطق (اللغة) بالمنطق (وهو علم قوانين الفكر) وتبادل تسميتها التي ظهرت في كتاب السُّكَيْت «إصلاح المنطق» ، وهو يقصد إصلاح النطق . والثاني اعتبرهم الذكاء (وهو القدرة على التحليل والتركيب والتمييز والاختيار ، وعلى التكيف إزاء المواقف المختلفة) قائماً في اللسان والقدرة على الخطاب والجواب ، يشهد له كتاب الحافظ ابن الجوزي «الأذكياء» ، الذي دارت مباحثه حول ما ذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ماجاء في القسم الثاني من الباب الرابع «وهو الاستدلال على عقل العاقل بالأفعال والأقوال» ، والباب السابع «في سياق المنقول من ذلك عن نبينا (ص) كلمات تدل على قوة الفطنة الفطرية» ، والباب العشرين في ذكر من فلج على خصمه في المناظرة بالجواب المسكت⁽⁷⁾ ، وغيرها . وعلى هدي آراء علماء العربية استن العلماء الأوروبيون وسواهم ، فكانت لهم مؤلفات ربطت اللغة بالفكر⁽⁸⁾ .

كتاب التحفة . ماهو وما فحواه وحقيقته؟

كتاب «التحفة المكتبية» نشر ضمن الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، في الجزء الخامس منها الذي يحمل عنوان «في الدين واللغة والأدب» ، وصدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، في بيروت ، بطبعته الأولى سنة 1401هـ - 1981م ، دراسة وتحقيق د . محمد عمارة . يقع الكتاب في مئة وثمان وثلاثين (138) صفحة ، تمتد من الصفحة 117 حتى 254 . موضوع «النحو العربي» ، صفحة عنوان تحمل بيتاً : (من الطويل)

كَلَامٌ بِلَا نَحْوٍ طَعَامٌ بِلَا مَلْحٍ

وَنَحْوٌ بِلَا شَفْرِ ظِلَامٌ بِلَا صُبْحٍ

وذيله بقوله : «أتم الطهطاوي تأليفها يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى سنة 1285هـ . / . . وطبعت سنة 1286هـ» . ثم بدأه بمقدمة عرّف فيها أهمية النحو ، مزاجاً بين النحو والملح ، بقوله : «الحمد لله الذي جعل النحو للكلام كالملح للطعام . . .»⁽⁹⁾ ، ثم أظهر غايته التبسيطية : «فكان حظي من هذه القسمة العادلة تأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية . . . فجاءت ولله الحمد من محاسن الدولة الإسماعيلية ، وأحاسن المنافع الوطنية المالية ، تفي بالمرام ، لجزالة اللفظ وحسن الانسجام ، لاسيما وأنها مصوغة على أسلوب جديد ، يقرب البعيد للمريد المستفيد . . .»⁽¹⁰⁾ . ويّين بعدها أقسام الكتاب . وختمه بخاتمة «تتعلق بالخط والإملاء وحسن القراءة»⁽¹¹⁾ ، وبذلك تجاوز موضوع النحو إلى رحاب أوسع جعلت الكتاب يتسع لغير علم من علوم العربية .

ونظرة بتدبر في ثنايا الكتاب ، تبرز نهجه في تقسيم الكتاب ، وهو نهج بعض علماء العربية⁽¹²⁾ القائم على التقسيم باعتبار الإعراب وعوامله ، فجاء على النحو التالي : في عوامل الرفع وفي المرفوعات ، في عوامل النصب وفي المنصوبات ، في عوامل الخفض وفي مخفوضات الأسماء ، وأخيراً في عوامل الجزم ومجزومات

الأفعال . سبق القسمة الأساسية الحديث عن أقسام الكلام ، وعلامة كل قسم ، ثم في الإعراب والبناء ، وفي ألقاب الإعراب والبناء ، وعلامات الإعراب والبناء .

أصول النحو عند الطهطاوي

للنحو العربي - شأن غيره من العلوم - أصول يستند إليها لوضع قواعده وتقرير أحكامه . وهذه الأصول أو الأدلة - كما حددها العلماء - هي : السماع والإجماع والقياس⁽¹³⁾ .

يشتمل السماع أو النقل على كلام الله تعالى وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة⁽¹⁴⁾ . . . كيف تعامل الطهطاوي مع هذه الأصول؟

1 - القرآن الكريم

استند الطهطاوي إلى آي القرآن الكريم في معظم مؤلفه . فهو يستشهد به عند تقرير قاعدة نحوية ، من أمثلة ما جاء في علامة جزم الأفعال الخمسة ، قال⁽¹⁵⁾ : «الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون فتجزم بحذفها كما نصبت بحذفها أيضاً» . . . وقد اجتمع الجزم والنصب في قوله تعالى : «فإن لم تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا»⁽¹⁶⁾ .

ويستشهد بالقرآن الكريم أيضاً عند ترجيح رأي وتغليب مذهب نحوي على آخر . مما يساق شاهداً على ذلك ترجيحه صحة ذكر المبدل منه لما فيه من فائدة⁽¹⁷⁾ ؛ بحيث يتوقف عليه صحة الكلام ، استناداً إلى قوله عز وجل : «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ»⁽¹⁸⁾ .

إلى غيرها من المسائل النحوية التي لا ينفك القرآن فيها الشاهد والمعتمد . وقد بلغت الشواهد القرآنية في كتابه مئة واثنين وتسعين (192) شاهداً⁽¹⁹⁾ صرح بها . إلى جانب مواضع استشهد فيها بآية أو بجزء منها من دون أن يصرح بها⁽²⁰⁾ . وهذا

مقدار كبير إذا قيس بأمّهات كتب النحو العربي ، ككتاب الزجاجي «الجمال في النحو» - مثلاً - ، إذ بلغت فيه الشواهد القرآنية مئة وتسعة عشر موضعاً⁽²¹⁾ .

2 - القراءات القرآنية

ومثلما اتكأ الطهطاوي على الشواهد القرآنية ، كذلك أخذ بالقراءات ، من دون أن يغمز بقناة إحداها ، بل جعلها ثوابت في تأكيد القواعد النحوية . يشهد لذلك ما ذكره في مسألة إثبات ياء المنقوص ، قال : « . . . وإن كان غير ممنون فالأصح الوقوف عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات⁽²²⁾ كقوله تعالى : «الكبير المتعالي»⁽²³⁾ ، على قراءة ابن كثير⁽²⁴⁾ حيث وقف بالياء على الوجه الأنصح .

والطهطاوي يأخذ بالقراءات المتعددة للآية الواحدة ، ويخرج كل قراءة على الوجه الإعرابي الذي تحتمله . على نحو ما جاء في قوله تعالى : «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَكِيلاً يَرْتُنِّي»⁽²⁵⁾ . قال الطهطاوي مُخرّجاً⁽²⁶⁾ : فمن قرأ برفع «يرتني» جعله صفة لقوله «وكلياً» وأنه ليس جواباً للأمر ، ومن قرأ بالجزم جعله جواباً للأمر⁽²⁷⁾ .

وتتعدد أماكن الاستناد للأمر إلى القراءات⁽²⁸⁾ في «تحفة» الطهطاوي . وهذه التعددية أملتّها معرفته بالقراءات واعتبارها من الأصول والثوابت ، وهي ليست ترجع إلى الرأي كما قال : «والقراءة سنّة متبعة ليس مرجعها الرأي»⁽²⁹⁾ .

3 - الحديث الشريف

أنزل الطهطاوي الحديث الشريف منزلة قدسية ، عندما فتح باب الاستشهاد به على مصراعيه ، ولم يعرض عنه على الرغم من مزاعم القائلين بأن الحديث رُوي بالمعنى . . . وغيرها من الحجج⁽³⁰⁾ ، التي حملت بعض النحاة على الاحتراز من الأخذ به والاستناد إليه في مسائل النحو . وقد وصف أبو حيان النحوي في «شرح التسهيل» منهج النحاة في حجية الأحاديث بالنسبة للمقاعدة النحوية ، قال : « . . . قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة . . . على

أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو الخليل وسيبويه من أئمة البصريين . . لم يفعلوا ذلك . . .» (31)

وقد تخطى الطهطاوي سلوك النحاة الأوائل ، فظهر الحديث في غير مسألة من مسائل كتابه . من شواهد ذلك ما أثبتته في مسألة رفع المبتدأ بعد «إن» معتبراً اسمها ضمير الشأن محذوفاً⁽³²⁾ ، سنده قول الرسول ﷺ : «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»⁽³³⁾ ، والأصل «إنه» .

ومنه أيضاً ماجاء في باب المفعول لأجله ، في مسألة وجوب الخفض وامتناع النصب⁽³⁴⁾ ، حجته قوله عليه الصلاة والسلام : «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ»⁽³⁵⁾ . وسواها من الأحاديث⁽³⁶⁾ .

4 - أقوال العرب وأمثالهم

لم يغب عن بال الطهطاوي مافي كلام العرب الفصحاء المتمثل بالأمثال وسواها . . . من الأهمية في باب النحو العربي . وقد انعكس هذا في مؤلفه الذي حُضِنَ في تضاعيفه شيئاً منها ، على نحو ماجاء في مسألة النصب بـ«أن» المضمرة بعد فاء السببية⁽³⁷⁾ ، ومثلها في جواب التمني قول العرب : «ليت لي مالاً فأحج منه»⁽³⁸⁾ . ومنه أيضاً ماورد في باب الإغراء والتحذير⁽³⁹⁾ ، من نحو قولهم : «الكلابَ عَلَى الْبَقَرِ»⁽⁴⁰⁾ .

5 - الشعر

أكثر الطهطاوي من الاستشهاد بأشعار العرب . وقد بلغت الشواهد عنده خمسة وثمانين (85) شاهداً ، ورد بين بيت وشرط . ويمكننا القول في ضوءه إن الشعر دخل - تقريباً - كل باب ومسألة في الكتاب ، نظراً إلى ارتفاع عدد الشواهد ، نسيباً ، في كتاب صغير الحجم كهذا . من أمثلة ذلك الشاهد الشعري على رفع اسم الفعل الماضي الفاعل⁽⁴¹⁾ ، جاء بقول الشاعر (من الطويل) :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ

وَهَيْهَاتَ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ⁽⁴²⁾

ومنه أيضاً ما ورد في باب الاستثناء ، عند التدليل على عمل «خلا» و «عدا»
النصب إذا تقدمها «ما» المصدرية⁽⁴³⁾ ، جاء في قول لبيد (من الطويل) :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامَحَالَةٍ زَائِلٌ⁽⁴⁴⁾

وفي أحيان كثيرة يكفي بالتركيز على موضع الشاهد ، فيأتي بشرط منه ، من
نحو استشهاده على جواز عمل «لا» عمل «ليس» وهي تنفي الجنس⁽⁴⁵⁾ ، استناداً
إلى قول الشاعر (من الطويل) :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا⁽⁴⁶⁾

إلى جانب غيرها من المواضع المتعددة ، كما في الجدول الذي خصه للأفعال
التي تعمل عمل «صار» ، جاء في الشطر (من الطويل) :

فَلِلَّهِ مَغْوٌ عَادَ بِالرَّشْدِ أَمْرًا

في موضع الاستشهاد على الفعل «عاد» .

وفي الشطر :

فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسًا⁽⁴⁷⁾

في موضع الاستشهاد على الفعل «تحول» . . .

ولم يعن الطهطاوي بنسبة الأبيات أو الشطور إلى قائلها ، وهو وإن ذكر اسم
الشاعر فقد أثبت القليل منهم ، من نحو : لبيد بن بيعة ، وامرئ القيس ، وميسون
زوجة معاوية ، وابن دريد ، والشاطبي ، والحريري⁽⁴⁸⁾ .

وعلة ذلك أن شواهد في أغليبيتها معروفة ومتداولة في مؤلفات التراث النحوي وشروحاته كـ «أوضح المسالك» لابن هشام وسواه .

واللافت للنظر ، أن شواهد الطهطاوي الشعرية التزمت الإطار الزمني والمكاني لعصر الاحتجاج الذي وضعه علماء العربية⁽⁴⁹⁾ ، فجاءت استشهاده ضمن إطار من يحتج بشعرهم ، ما خلا شاهدين أثبتهما في باب الخط والإملاء . الأول للشاطبي (من الطويل) :

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ

رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقْتَ مِنْهَا

والثاني للحريري (من الطويل) :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ

فَأَلْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِأَلْيَاءِ يَوْمًا فَكَتَبُهُ

بِإِيَاءٍ وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ⁽⁵⁰⁾

والشاهدان ليسا من باب الشواهد التي تقعد عليها قاعدة ، بل هما من منظومات الشعر التعليمي ، مما يرجح التزام الطهطاوي بشعر من يحتج بشعرهم .

لم يكن احتفال الطهطاوي بالشعر ، والاستناد إليه في كتابه من باب تقليد كتب العلماء والنقل عنهم ، في تعزيز قاعدة ، وتوضيح حكم فحسب ، بل إن فضيلة الشعر تكمن في «أن ألفاظ اللغة إنما يأخذ جزلها وفصيحتها ، وفحلها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن راوية لأشعار العرب تبين النقص في صناعته»⁽⁵¹⁾ ، بالإضافة إلى اعتباره ديوان العرب⁽⁵²⁾ ، منه تستنبط الآداب وتؤخذ العلوم .

6 - اللغات واللهجات

احترم الطهطاوي اللغات واللهجات ، معتبراً إياها من ثوابت السماع ؛ لذلك لم يأت مؤلفه غفلاً منها . ومن أمثلة ذلك لغات «ما» النافية ، العاملة عمل «ليس» ، وهي الحجازية ، كما في : «ماهذا بشراً ، ثم أردفه بقوله : وأهل تميم يهملونها فيقولون : ماهذا بشر⁽⁵³⁾ .

كما أنه لم يهمل ذكر اللغتين في المسألة الواحدة . أورد أوجه إعراب «يوم» في قول الشاعر (من الطويل) :

ولا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ⁽⁵⁴⁾ .

قال : المستثنى بعدها يجر ويرفع ، وقد ورد برفع «يوم» وجره⁽⁵⁵⁾ .

وكذلك لم يهمل اللغة القليلة . جاء في باب عوامل الخفض⁽⁵⁶⁾ : التاسع تاء القسم ، نحو تالله . . . ولا تدخل إلا على اسم الله ، وقال تالرحمن ، وترب الكعبة .

وبالإجمال جاء ت اللغات واللهجات شذرات في بعض المسائل النحوية ، وهو يصرح بها حيناً ، ويهملها أحياناً⁽⁵⁷⁾ . وفي ذكرها فائدة تعين على تحديد شيء من معالم لغة العرب .

إنها الأسس التي استند إليها الطهطاوي في كتابه ، وقد سار فيها على خطا منهج النحاة السابقين . ولا غضاضة في منهجه ؛ لأن الطهطاوي هدف إلى تقديم مادة النحو العربي صحيحة بعيدة عن التحريف والتغيير . وقد تلمس الحفاظ على التراث النحوي إلى جانب تقديمه لقمة سائغة إلى طالب العربية .

آراؤه النحوية

من خلال كتاب «التحفة المكتبية» تظهر آراء الطهطاوي النحوية . وهي موزعة ما بين آراء انتخاوية انتقاها من المدارس النحوية المختلفة : بصرية ، وكوفية ، وبغدادية - فضلاً عن زيادات أضافها ، وآراء تفرد بها .

أ - الآراء الانتخابية

برزت آراؤه الانتخابية في مسائل نحوية عدة ، منها :

- 1 - ذهب مذهب الإمام علي وأبي الأسود الدؤلي⁽⁵⁸⁾ في تقسيم الاسم إلى ثلاثة أقسام : ظاهر ، ومضمر ومبهم . وكل من هذه الثلاثة ينقسم بدوره إلى مذكر ومؤنث ، مفرد ومثنى وجمع . فالظاهر المذكر المفرد ، نحو : زيد . . . ، والمظهر المذكر المثنى ، نحو : الزيدان . . . والمضمر المفرد المذكر ، نحو : هو وأنت والتاء . . . والاسم المبهم هو أسماء الإشارة والموصولات . . .⁽⁵⁹⁾ .
- 2 - خالف الطهطاوي الكوفيين⁽⁶⁰⁾ وجارى البصريين في تقسيم الفعل - باعتبار الزمن - إلى ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر⁽⁶¹⁾ . والكوفيون يجعلون الأمر مقتطعاً من المضارع . وكذلك حال بعض الأندلسيين⁽⁶²⁾ .
- 3 - انتخب الطهطاوي مذهب جمهور البصريين⁽⁶³⁾ في اعتباره علة إعراب المضارع مشابهته للاسم ، فإن « يضرب » - مثلاً - يوازن « ضارب » ، ويحل محل الاسم في بعض الأحوال⁽⁶⁴⁾ .
- 4 - اعتبر الطهطاوي أن حركات الإعراب هي الأصل ، والأحرف هي الأفرع ، قال : « الضمة هي العلامة الأصلية في الرفع . . . والواو هي العلامة الثانية ، وهي إحدى العلامات الفرعية التي يكون الرفع بها بالنيابة عن الضمة . . . »⁽⁶⁵⁾ . وفي هذه المسألة مذهبان⁽⁶⁶⁾ ، أحدهما مذهب البصريين وهو الذي اختاره الطهطاوي .
- 5 - اختار الطهطاوي رأي ابن السراج⁽⁶⁷⁾ في مسألة الممنوع من الصرف وهو عنده الاسم الذي لا يدخله جر ولا تنوين⁽⁶⁸⁾ .
- 6 - رأي الطهطاوي رأي عبدالقاهر الجرجاني⁽⁶⁹⁾ في أن أدوات الاستثناء وحروف النداء هي عوامل نصب الأسماء ، لأن فيها معنى الفعل⁽⁷⁰⁾ .
- 7 - حكى الطهطاوي رأي الكوفيين⁽⁷¹⁾ ، وخالف ابن يعيش في أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر⁽⁷²⁾ .

8 - ذهب الطهطاوي مذهب الزجاج⁽⁷³⁾ في أن ناصب المفعول معه الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل ، لكن بواسطة الواو لأنه ظاهر ، وليست الواو ناصبة⁽⁷⁴⁾ .

9 - قسم الطهطاوي الجملة في العربية إلى قسمين : اسمية وفعلية⁽⁷⁵⁾ . وقد خالف بذلك ابن هشام⁽⁷⁶⁾ وابن يعيش⁽⁷⁷⁾ .

10 - اتبع الطهطاوي مذهب الكوفيين⁽⁷⁸⁾ في إعراب «بسم الله الرحمن الرحيم» ، معلقاً الجار والمجرور «بسم» بالفعل⁽⁷⁹⁾ ، وعليه فالجملة فعلية ، وتقديرها : «أبتدى» .

هذا إلى جانب اختياره المصطلحات البصرية والكوفية . من أدلة ذلك استعماله مصطلح فعل الأمر⁽⁸⁰⁾ وهو مصطلح بصري⁽⁸¹⁾ ، والخفض⁽⁸²⁾ وهو مصطلح كوفي⁽⁸³⁾ ، ومصطلح المفاعيل : من أجله ، ومعه ، وفيه ، وبه ومطلق⁽⁸⁴⁾ وهي مصطلحات بصرية⁽⁸⁵⁾ . وكذلك تسمية «الأداة» كما في باب النواسخ ، قال معددها : «وعدد أدواتها سبعة»⁽⁸⁶⁾ .

ب - آراء انفرادية

لم يكن الطهطاوي ناقلاً لآراء النحاة فحسب ، بل أضاف إليها آراء انفرد بها ، وأخرى زاد فيها إيضاحاً وتمثيلاً . من ذلك :

1 - فسر الطهطاوي سبب تصريف بعض الأسماء الممنوعة من الصرف ، كالجمع «سلاسلا» الوارد في قوله تعالى : «إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا»⁽⁸⁷⁾ ، قال : ولانوين تمكين إلا لتناسب الكلام⁽⁸⁸⁾ على حين ذهب النحاة في تخريجها مذاهب شتى⁽⁸⁹⁾ .

2 - زاد الطهطاوي في باب «كان وأخواتها» قسماً رابعاً وسماه «أخوات ليس» وهي «أض ، رجع ، عاد ، استحال ، قعد ، حار ، ارتد ، تحولت ، غدت»⁽⁹⁰⁾ . على أنه لم يجعلها قوم من النحاة قسماً مستقلاً ، بل ألحقوها بها⁽⁹¹⁾ .

3 - جعل الطهطاوي الإتياع⁽⁹²⁾ نوعاً من أنواع التوكيد ، قال : «وكما يكون التوكيد اللفظي بلفظ المؤكد يكون بمرادفه . . وقد يكون أيضاً بموافق المؤكد ، نحو : زيد عطشان بطشان ، وعمر حَسَنَ بَسَنَ ، ونحو ذلك»⁽⁹³⁾ .

4 - أعرب الطهطاوي «مرحباً» مفعولاً به لفعل مضمر قدره بـ«أصبت مرحباً لاضيقاً»⁽⁹⁴⁾ . واعتبره غيره مفعولاً مطلقاً ، مقدراً له فعلاً من جنسه ، وهو : أرحب مرحباً أي أرحب بك ترحيباً⁽⁹⁵⁾ .

5 - عد الطهطاوي التوابع أربعة ، وهي : «النعته والعطف والتوكيد والبدل»⁽⁹⁶⁾ ، وذلك بعد ضم عطف النسق إلى عطف البيان ، وجعلها قسماً واحداً . وأكثر النحاة اعتبروا التوابع خمسة⁽⁹⁷⁾ .

هذه جملة آراء رفاة الطهطاوي ، طالعنا بها كتابة «التحفة المكتبية» . وهي تقف شاهداً ودليلاً على مذهبية الطهطاوي النحوية ، ومنهجها في الدرس النحوي . بالإضافة إلى أنها تثبت صحة مانظره ، وتكشف الغطاء عن أحد ذفائن فكره متمثلة بمشاركته في علوم العربية .

سمات مذهب الطهطاوي النحوي

اتسم مذهب الطهطاوي النحوي بسمات ، من أبرزها :

1 - الاعتماد على المسموع وتقديمه على غيره من الأدلة

الحكم النحوي في «التحفة المكتبية» يستند إلى السماع ، بحيث تأتي القاعدة سرداً للأصل المسموع ، والأصل المسموع متبوعاً بالنظرية ، لانتفك عنه إلى سواء . من شواهد ذلك ما أورده في باب «الجملة التي لا محل لها من الإعراب» ، قال : الأولى الجملة الابتدائية ، أي الواقعة في ابتداء الكلام ، وتسمى المستأنفة والاستئنافية ، سواء كانت اسمية ، نحو : «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»⁽⁹⁸⁾ ، أو فعلية ، نحو : «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» . . . (99) ، (100) .

وهذا المنهج يفسر على ضوءه كثرة الشواهد القرآنية والشعرية⁽¹⁰¹⁾ وأقوال العرب والطحطاوي ، وإن عدل عن هذا المنهج إلى غيره من الأدلة العقلية كالقياس وغيره فإنه لا يبالغ فيه ، كما يبالغ فيه النحاة ، بحيث يصبح عندهم الأصل واللغة والنحو الفرع⁽¹⁰²⁾ . ويصدق ذلك أدلته في حمل الأسماء المبنية على الحروف ، قال : «وأما الحروف فجميعها مبنية والبناء متأصل بها ، وجميع ما أشبهها من الأسماء شبيهاً قوياً فهو مبني ، فبناء الأسماء راجع دائماً إلى شبه الحروف»⁽¹⁰³⁾ . . . كذلك حاله حين يلجأ إلى الأدلة العقلية في تفسير الحكم النحوي ، على شاكلة ماجاء في عدم نداء المعرف بـ«أل» . أوضح ذلك على نحو : ولهذا امتنع قولهم : «لأن فيه اجتماع تعريفين على معرف واحد»⁽¹⁰⁴⁾ .

2 - جمع النظرية بالتطبيق

أعقب الطحطاوي النظرية بالأمثلة التطبيقية ، ولم يرسلها عارية من دون تمثيل . ومن يَرْمُ في أبواب كتابه يَرَبِّ بأم عينه ذلك . فالباب عنده قسمان : الأول نظري ، فيه يسرد الحكم النحوي ، والثاني عملي فيه يثبت الأمثلة التطبيقية . من أمثلة ذلك ما أثبتته في باب المنادى ، جاء فيه : «المنادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو لفظاً ، نحو : يا رجل أقبل ، ويا جبال أوبي ويا رسول الله ، ويا حسرة على العباد ، أو تقديرأ ، نحو : يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ، تقديره يا يوسف»⁽¹⁰⁵⁾ .

وقد ترتب على منهجه أن أعقب تقريباً بجدول يبين فيه الحكم النحوي ثم التطبيق والتوضيح . وقد بلغت الجداول ثلاثين جدولاً .

3 - البعد عن الأحكام الشاذة والنادرة

سعى الطحطاوي - في أثناء رسم الحكم النحوي - وراء الظاهرة المطردة التي تمليها اللغة الفصيحة المتواترة ، بعيداً عن القليل والشاذ والندر والضرورة ؛ لأن هذه في الواقع لا يبنى عليها قاعدة ، ولاحكم .

وأحياناً يذكر الحكم العام ، ثم يردفه بما جاء شاذاً ، ولكن لا يقيس عليه ، مكتفياً بالتنبية إليه . من نحو ماجاء في باب المنادى ، قال : وإنما بُني المنادى المفرد العَلَمَ لأنه بمنزلة كاف الخطاب من «أدعوك» ، ثم لا ينون إلا للضرورة ، نحو (من الوافر) .

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ⁽¹⁰⁶⁾

ثم نبه عليه : فتنبينه لضرورة الشعر فلا يقاس عليه⁽¹⁰⁷⁾ .

ومثله ما ذكره في عدم تقديم التمييز على المميز . ثم أورد شاهداً عن العرب مناقضاً للحكم : (من الطويل)

وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽¹⁰⁸⁾

قال مذيلاً هذا غير مقيس⁽¹⁰⁹⁾

ولهذا أتت القاعدة النحوية عنده وصفاً لأحكام اللغة ، لا فرضاً عليها . كما اتصفت بالاطراد والشمول النسبيين . وقد انعكس ذلك في بعض الأبواب والمسائل التي أخذ يجري في أمثلتها وراء الشائع والمعروف بعيداً عن المهجور والمصنوع . يصدقه ماجاء في باب المفعول فيه من الظروف ، قال : «ولنذكر لك الظروف المتداولة . . .»⁽¹¹⁰⁾ .

4 - الدقة والشمول والاستقصاء

امتازت القاعدة النحوية في كتاب «التحفة المكتبية» بالدقة والاستقصاء ؛ محررة من الغموض والإبهام . فالحكم النحوي تتبعه الأمثلة التي ترسخه ، والأخيرة تعقبها التوضيحات والشروحات . يشد أزر ذلك قوله في المستثنى : «والمستثنى بـ» لا يكون» و«ليس» و«عدا» و«خلا» منصوب أبداً ، تقول : «جاءني القوم لا يكون زيداً ، وليس زيداً ، ففاعل خلا وعدا ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل المتقدم عليهما أي تجاوز القوم زيداً ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام ؛ أي تجاوز

بعض القائلين زيدا ، أي لم يكن من القائمين ، وبعضهم يجز المستثنى بـ خلا وعدا فيقول : جاءني القوم خلا زيد وعدا عمرو . .»⁽¹¹¹⁾ .

ومثل هذا توضيحه معنى الظرف المبهم ، قال : «المبهم مالميس له أقطار تحيط به ولا حد يحصره كأسماء الجهات الست التي هي أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال . ووجه الإبهام في هذه الجهة أنك تقول : جلست خلف المسجد مثلاً فإنه مبهم يتناول ماكان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض . وهكذا باقي الجهات . . .»⁽¹¹²⁾ .

وقد يعقب المثل المضروب بإعرابه : من أمثلة إعرابه قوله تعالى : «الحاقة ما الحاقة»⁽¹¹³⁾ : الحاقة مبتدأ أول ، وما اسم استفهام مبتدأ ثان مبني على السكون في محل رفع والحاقة خبر المبتدأ الثاني . وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرباط إعادة المبتدأ بعينه⁽¹¹⁴⁾ . وهذا الصنيع نادر ، بل قليل في مصادر النحو .

5 - عدم التعصب لمذهب نحوي من دون آخر

جرى الطهطاوي في آرائه النحوية واختياراته وراء الحكم الأصوب ، والقاعدة الأشمل . ولهذا جاءت اختياراته متعددة من المدارس النحوية المختلفة . وآراؤه السابقة تحمل في مضامينها الدليل والشاهد . وكذلك حال المصطلحات التي استعملها .

6 - اتجاه الطهطاوي في النحو وجهة وظيفية

استطاع الطهطاوي أن ينفذ بمؤلفه إلى نقطة عميقة في النحو ، وهي النظر إلى الغاية الحقيقية منه ، المتمثلة في ضبط الكلام والتمكين من التعبير بعيداً عن الخطأ واللحن . وقد صرح بمقصده عند تعريفه النحو الذي اعتبره : «فن تصحيح الكلام العربي كتابة وقراءة»⁽¹¹⁵⁾ .

وبذلك أصبح النحو عنده نحواً وظيفياً⁽¹¹⁶⁾ ، نأى عن كل لغط وجدل . وانعكس اتجاه الطهطاوي انعكاسات عدة ، تجلت في كتاب «التحفة المكتوبة» ، منها :

أ - الاهتمام كثيراً بكيفية العمل بالقاعدة لا بالقاعدة نفسها ؛ لأن كيفية العمل هي الأساس والعناية لا العمل نفسه . وقد بدا ذلك في مؤلفه ، منه ما جاء عقب ذكر العلامات المميزة لكل من الاسم والفعل والحرف ، قال : فقد علمنا من ذلك كيفية تمييز الاسم والفعل والحرف بالعلامات المميزة لكل منها عن غيرها لصحة استعمالها في الكلام العربي التي هي أجزاؤه⁽¹¹⁷⁾ .

ب - الاهتمام بالشرح والتوضيح كثيراً ، منه قوله عند تعريف «الحرف» : «الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ، كـ«قد» في قولك : قد قام زيد ، أي تحقق قيام زيد . فمعنى قد للتحقيق⁽¹¹⁸⁾ .

ج - الإحصاء والتتبع في القاعدة النحوية ، كما في ذكره علامات الاسم المميزة عن الفعل والحرف⁽¹¹⁹⁾ . . . وقد يأتي بالبراهين الرياضية لتثبيت تلك القاعدة ، وتأکید العلامات المميزة . قال في ذيل كلامه على الاسم : « . . . مثلاً إذا أردنا أن نعرف كلمة هل هي اسم . فلفظ «كم» لا يقبل دخول الألف واللام ولا التنوين ولا النداء وإنما يقبل باء الجر ، نحو : بكم درهم اشتريت هذا الفرس ؟ فقبوله للباء عرفنا أنه اسم » . .⁽¹²⁰⁾ .

د - التمييز بين الاستعمال المطرد والاستعمال الخاص بالشعر ، وهو لهذا كثيراً ما كان ينوّه إلى أن هذا الحكم خاص بالشعر ، حتى لا يطلق فضل العنان للقاعدة فتقلب وشوشة وبلبله بدلاً من ضابط وحكم . وشاهده ما جاء في الأحرف العاملة عمل ليس . ذكر أن «لا» النافية للوحدة ، كما في قول الشاعر : (من الطويل)

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا

وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا⁽¹²¹⁾

قال : إعمالها خاص بالشعر⁽¹²²⁾ .

ومنه أيضاً ما جاء في باب البدل . قال معقباً بعد عرض أنواعه : «ولك من بدل النسيان والغلط متروك لا يذكر في كلام الفصحاء . . .»⁽¹²³⁾ .

واستبعد الرأي المرجوح من الرأي الثابت المطرد ، فظهر في رده على من قال إن «الواو» هي الناصبة للمفعول معه : «على القول المرجوح من أن ناصب المفعول معه هو واو المعية ، والصحيح أنه منصوب بالفعل أو المشتق»⁽¹²⁴⁾ .

هـ - التنبيه على بعض الأحكام التي لم تطرد في القواعد النحوية ، من أمثال المبدأ النحوي المعروف : «الحرف المختص يعمل»⁽¹²⁵⁾ ، قال : «ومن الحروف ما ليس له عمل في الأسماء ولا في الأفعال وإن كان مختصاً بها نحو «قد» و «السين» و «سوف» ، فهي خاصة بالأفعال بدون تأثير ولا عمل ، وكحرف التعريف نحو «أل» في الرجل فإنه لا يعمل في مدخوله عملاً»⁽¹²⁶⁾ .

و - الإتيان ببعض المنظومات ، وذلك تأكيد لعنايته التبسيطية - الوظيفية . ومعلوم ما في المنظومات من فضل تربوي يتمثل في سرعة حفظ الحكم النحوي الذي تحمله . وقد برزت في غير قاعدة نحوية⁽¹²⁷⁾ ، منها ما ذكره في باب نصب الفعل المضارع ، عند حديثه على نصب إذن : (من الرجز) :

أَعْمَلْ إِذْنٌ إِذَا أَتَتْكَ أَوَّلًا
وَسُقْتَ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْذَرُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَقْصِلَا
إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَاقْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى
رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا⁽¹²⁸⁾

ز - الاعتماد على الجداول واللوحات التي أثبتتها عقب كل باب تقريباً ، لخص فيها النظرية ، وأشربها بالتطبيق والتمثيل ، حيث باتت عياناً ومثلاً ، بعد أن كانت وهماً وكلاماً . وأهميتها تكمن في أصول تربوية - نفسية ، هي : الإيجاز والتلخيص ، وفيهما تقرب للنظرية وسهولة فهمها وسرعة استيعابها ، بعد أن تجردت من الآراء المتعددة والاتجاهات المتباينة . والثاني إتباع القول بالمثل ، وهو يسير وفق القاعدة التربوية المعروفة «أدفع للكلل ، وأبعد للملل ، أن يتبع

القول المثل». والثالث أن الجداول تقدم المادة عبر أكثر من حاسة ، أقلها من خلال المنظور والمسموع . والشئ إذا أخذ بأكثر من حاسة كان أكد في النفس ، وأشد رسوخاً . وهو أصل عرفته الحضارة العربية . قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في أسباب قوة تأثير التمثيل وعلم النفس : «... وإذا بحثنا عن ذلك وجدنا له أسباباً وعلاً كل منها يقتضي أن يفهم المعنى بالتمثيل وينبئ ، ويشرف ويكمل ، فأول ذلك وأظهر أن أنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي إلى جلي ، وتأتيها بصريح بعد مكني ... لأن العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركز فيها من جهة الطبع .. يفضل المستفاد من وجهة النظر والفكر في القوة والاستحكام .. ومعلوم أن العلم الأول أتى النفس أولاً من طريق الحواس والطباع ثم من جهة النظر والروية»⁽¹²⁹⁾ . ولفرط عنايته بالجداول ، والتبصر بأهمية عاقبتها أكثر منها حتى بلغت ثلاثين جدولاً . واعتماده على الجداول أثر من آثار ثقافته العلمية ؛ إذ هي منقولة من الإحصاء والرياضيات ، وجدولة النتائج في الفيزياء والكيمياء ، وما كانت لتبرز لولا الثقافة التي حازها ، والعلوم التي حصلها .

لقد كان وراء الأسس التي رعاها الطهطاوي أصول تربوية ، وثقافة نفسية وعاما فرعاها في مبادئ نحوه . ولعل هذا المبدأ يطالعنا به عنوان مؤلفه الذي وسم : «التحفة المكتبية في تقريب العربية» . إذ حرص كل الحرص على تقريب أحكام النحو ، عن طريق تبسيطها وتوضيحها وتلخيصها مما علق بها من أوضاع الحشو وطفيليات الجدل وقد أفصح عن غايته بقوله : «... فكان من حظي ... تأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية ، فجمعت هذه الرسالة ... لاسيما وأنها مصوغة على أسلوب جديد يقرب البعيد للمريد المستفيد ، فلهذا اسميتها بالتحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية ...»⁽¹³⁰⁾ .

فهم الإمام الطهطاوي فضل اللغة وأهمية النحو في الكلام . وهو فهم عميق دقيق لا يعيه إلا من أوتي بصراً وبصيرة ، ليعرف أن «النحو للكلام كالمالح للطعام»⁽¹³¹⁾ . ولذلك سعى إلى تبسيطه وتقريبه لمريده .

كان الطهطاوي منسجماً مع نفسه ، وفيما بما وعد ، أميناً على ما استودع واثمن ، وقد أصاب في كثير من آرائه ، واستطاع أن يبعث النشاط والحيوية في أبوابه ومسائله . يدعم ذلك أمران :

الأول في الأصول والمنطقات ، إذ انطلق الطهطاوي من ثوابت لا يرقى الشك إليها . فالسمع الذي قدمه على مَنْ عداه من الأصول أساس متين في تقعيد قواعد اللغة ورسم أطر أحكامها ؛ لأنه هو يصف سلوك اللغة . ومن هنا لا يمكن لظاهرة من الظواهر اللغوية أن تصل إلى رتبة قانون إلا إذا دعمها السمع ، يشد أزر ذلك مانقل عن أبي حيان النحوي الأندلسي ، قال : « . . . لأن الحكم يحتاج إلى سماع عن العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه »⁽¹³²⁾ . فالحكم الذي لا يعضده السمع المتواتر حكم موهوم .

إلى جانب ما عرف عنه في مضامين السماع من اعتماد على القرآن الكريم وقراءاته ؛ وهي منطقات مكنية ؛ لأن نص القرآن الكريم موثوق به « وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة . . . فإنه نزل بلسان عربي مبين ، لا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى . . . »⁽¹³³⁾ .

بالإضافة إلى أنه لم يفتح للشعر الباب على مصراعيه ، بل أخذه بتؤدة وترو . وذلك ظاهر عند تنبيهه على الحكم الخاص بالشعر . وهذا منهج سليم ؛ لأن الشعر « ليس بدليل قوي ، لأن الشاعر قد يضطر فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه »⁽¹³⁴⁾ .

والثاني في الغاية والهدف ، إذ نظر الطنطاوي بعين ثاقبة إلى الثمرة المحتبة من النحو ، والمتمثلة في صيانة الألسنة والأقلام من الزيغ واللحن ؛ ومن هنا جعل القاعدة النحوية وسيلة لغاية سامية . وهو أمر يدعمه العلماء . ذكر ابن خلدون : « أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة . فهو علم بكيفية ، لا نفس كيفية . فليست نفس الملكة ، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً . . . وهكذا العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم

بكيفية العمل وليس هو نفس العمل»⁽¹³⁵⁾ .

واستكمالاً للبحث ، وكسباً له صفة العلم المتمثلة في الحياء ، أرى أن أذكر بعض الهفوات التي وقع الطهطاوي فيها ، وهي :

أ - قصور بعض القواعد ، كتعريفه الفعل المعتل : «ماكان آخره حرفاً من حروف العلة الثلاثة ، نحو يخشى ويدعو ويرمي»⁽¹³⁶⁾ ، والحقيقة أن الفعل المعتل ماكان في حروفه الأصول أحد أحرف العلة⁽¹³⁷⁾ . وقد التبس على الطهطاوي الاسم المعتل بالفعل المعتل⁽¹³⁸⁾ .

ب - اقتصر في دلالة النعت على معنيين : الكشف والتخصيص⁽¹³⁹⁾ ، تاركاً معنى التوكيد⁽¹⁴⁰⁾ .

ج - قسم المفعول المطلق إلى ثلاثة أقسام : المؤكد لعامله والمبين لنوعه والمبين لعدده⁽¹⁴¹⁾ ، وقد ترك قسماً رابعاً وهو الذي يقام فعله⁽¹⁴²⁾ . وشاهده قول الشاعر : (من الوافر)

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا
فَمَا نَيْلَ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

حيث قام المصدر «صبراً» مقال فعل الأمر «اصبري» .

د - ذكر في مسألة مايرفع بالواو «الأسماء الخمسة» وهي : أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال⁽¹⁴³⁾ . والأصل هي الأسماء الستة ، وبذلك يكون الطهطاوي قد تغاضى عن الاسم السادس «هن» . إلا إن قصد الالتزام بمذهب الفراء وأبي القاسم الزجاجي اللذين ادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لاسطة⁽¹⁴⁴⁾ .

وإذا كان بالإمكان عدّ بعض هفوات العالم النهضوي رفاعة رافع الطهطاوي ، فإن هذا يقوم دليلاً على علم الرّجل ، وسعة باعه في حقول الثقافة المتنوعة ؛ لأن العالم من أحصيت زلاته وعدت سقطاته .

أُكْرِمَ بالطهطاوي عالماً طرق أكثر من علم ومعرفة ، وأثار كثيراً من القضايا التي عملت على بعث النهضة العربية ، وإيقاظ الأمة من سباتها التي رزحت تحت وطأته في العصور السابقة ، وكتابه : «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» ، حجة وبرهان على فصاحة رأيه ، ورجاحة فكره وفرط اهتمامه بقضايا أمته .

الخاتمة

والكتاب ، بعد ، من مؤلفات النحو العربي في عصر النهضة ، هدف مؤلفه إلى غاية تبسيطية تجعل النحو مادة يستسيغها طالب العربية ، ويقبل عليها بقبول حسن ، كما يقبل على المواد الأخرى . ومن جنى البحث يمكن جمع ثمار جاءت بشكل نتائج ، هي :

- أ - توضيح مذهب الطهطاوي النحوي القائم على الانتخاب والاختيار من المدارس النحوية . وهو فيه أصيل ؛ لأن المدارس النحوية المتأخرة ، كالبغدادية والأندلسية قائمة على الانتخاب والاختيار .
- ب - أصالة الدرس النحوي عند الطهطاوي ، التي برزت من خلال جملة الآراء الانفرادية ، فضلاً على استحسان المصطلحات المناسبة .
- ج - الخروج بنحو عربي مصفى ، موجز يمكن الاستناد إليه في التدريس ، سهل المأخذ ، يسير الوصول⁽¹⁴⁵⁾ .
- د - التأكيد على اهتمام العرب في كل عصر ، منذ زمن تقعيد القواعد وحتى العصور المتأخرة ، بقواعد لغتهم ، وإنزالهم إياه المنزلة السنية . ولا نغالي إذا قلنا إنه من أجل العلوم عندهم ، يصدق قول الشاعر : (من الكامل)

النَّحْوُ يُصْلِحُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكَنِ
وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
وَالنَّحْوُ مِثْلُ الْمِلْحِ إِنْ أَلْقَيْتُهُ
فِي كُلِّ ضِدٍّ مِنْ طَعَامِكَ يَحْسُنِ

وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَهَا فَأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسِنِ⁽¹⁴⁶⁾

وقد لخصت الآيات الغاية ، وأتت على النهاية .

و«التحفة المكتبية» له دور لا يُغفل في تبسيط قواعد اللغة العربية ، لو قُدِّر له الانتشار في التعليم ، إذا قيس بكتب ابن مالك وابن هشام وسواهما ؛ لما فيه من بساطة العرض وحسن التناول وجودة المعالجة ، بعيداً عن الغموض والإبهام ، وكل مايبحث على التعقيد والاستبهام . وليس أدل على مقصدنا من مذهبه في إعراب «البسملة» . اختار رأي الكوفيين ، القائم على قلة الحذف والتقدير والذين يُذهبان ماء الكلام ، ويكسبان النحو الجفاف ، ويتولد منه الجفاء . . . ، قال الطهطاوي : «ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف ؛ لأن المحذوف عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات ، وبأن الأصل في العمل للأفعال بكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً كما في الآية (اقرأ باسم ربك) وحديث «باسمك ربي وضعت جنبي»⁽¹⁴⁷⁾ .

وبناء على ركيزتين في مذهب الطهطاوي ، الأولى البساطة والثانية الغاية الوظيفية ، وهي ما يتوخى حقاً من الدرس اللغوي ، وما يهدف إليه تدريسه ، يمكن الاستفادة منه في الفترة الحالية ، واعتماده للتدريس في المعاهد العليا ، وسنوات الجامعة الأولى ، وبعدها يشدو الطالب في استيعاب المبادئ والأصول ، ويوفر في جناحه وذممه للنحو ، ينتقل عندها إلى المصادر النحوية ، فيدرس كتاب سيبويه والزجاجي وابن هشام ، ولاسيما في سنوات التخصص الأخيرة ، والدراسات العليا ، فيكون الطالب ، ولاسيما متخصص العربية ، قد جمع الأصالة والمعاصرة ، فينطلق بثقة مستوعباً مادته مالكاً أصولها ، ملماً بأحكامها . وبامتلاك ناصية النحو يصبح مادة سائغة يحبها الطالب حملاً على المبدأ القائل : «من جهل شيئاً عاداه» . ومعاداتنا لروحية لغتنا ينفذ دعاة الهدم والتخريب بحجة الإصلاح ، فيهدمون بنیان مُجتمعنا ويقوّضون أركانه بأدوات مختلفة . ولا فرق عندها بين معوك يهدم ومطرقة تحطم وقلم ينفث السموم ويلقي الآلام والكَلوم .

- (1) هو رفاعه رافع بن بدوي بن علي . . . الطهطاوي . يتصل بنسبه بمحمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب . ولد بطهطا سنة 1261هـ - 1801 م . سار به والده إلى قنا ولبثا حتى ترعرع الغلام ، ثم عاد إلى طهطا ، وكان قد حفظ القرآن وكثيراً من المتون المتداولة . جاء رفاعه إلى القاهرة وانتظم في سلك الطلبة بالجامعة الأزهر . لم تمض عليه بضعة سنين حتى صار من طبقة العلماء الأعلام في الفقه واللغة والحديث وسائر علوم المعقول والمنقول . أرسله محمد علي إماماً للوعظ والصلاة مع بعثة الشبان الذين أوفدهم إلى أوروبا . بعد عودته ولي منصب الترجمة في المدرسة الطبية . أنشأ جريدة «الوقائع المصرية» . من مؤلفاته : «تلخيص الإبريز في تلخيص باريز» ، «التعريفات الشافية لمريد الجغرافية» و«ترجم رواية عن مغامرات تليماك عنوانها «مواقع الأفلاك في أخبار تليماك» وسواها . توفي سنة 1290هـ - 1872 م . ينظر ، مجلة الهلال (15 فبراير - شباط - 1895م ، 21 شعبان سنة 1312هـ) ، ج 12 ، السنة 3 ، ص 442 - 446 ، والزركلي : الأعلام (دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 7 ، 1986م) ، مج 3 ، ص 29 ، وجرجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية (منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1983م) ، مج 2 ، ج 4 ، ص 631 .
- (2) ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة (دار النهار للنشر ، بيروت ، ط 3 ، 1977م) ، ص 94 .
- (3) علي المحافظة : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983م) ، ص 185 .
- (4) ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ، ص 95 .
- (5) د . حسين فوزي النجار : رفاعه الطهطاوي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987م ، سلسلة أعلام العرب ، رقم 130) ، ص 3 .
- (6) ولا أدل على قلتها من إمكانية عدّها ، منها دراسة البدرابي زهران في كتابه «رفاعة الطهطاوي» ، ودراسة د . محمود فهمي حجازي التي تحمل اسم «رفاعة رافع الطهطاوي : أصول الفكر الحديث» .
- (7) يراجع ، ابن الجوزي : كتاب الأذكياء (دار الكتب العلمية ، بيروت 1415هـ - 1995م) ، ص 18 وص 26 وص 146 .
- Paul chauchard: Le langage et la pensee, Que sais-je? No 698, P.U.F, 10 edi-
tion, 1967
- (8) ودراسة Judith Greene: Thinking and language, edited by Peter Herriot
- (9) رفاعه الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 117 .
- (10) رفاعه الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 117 .
- (11) رفاعه الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 249 - 254 .

- (12) اتبع الطهطاوي منهج ابن هشام في شرح شذور الذهب ، على الرغم من وجود أكثر من منهج . ينظر ، عبد الحميد حسن : القواعد النحوية ماحتها وطريقتها (مطبعة العلوم ، القاهرة ، 1946م) ص 253 - 272 .
- (13) السيوطي : كتاب الاقتراح (دار المعارف ، حلب - سوريا ، 1359هـ) ، ص 4 .
- (14) قال ابن الأنباري : اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وأحاد . فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب . وهذا دليل قطعي من أدلة النحو .
- (15) الطهطاوي : التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية - ضمن الأعمال الكاملة - (دراسة وتحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 1401هـ - 1981م) ، ج 5 ، ص 134 .
- (16) سورة البقرة : الآية 25 .
- (17) الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 159 . وفي جواز حذف المبدل منه وإبقاء البديل رأيان . يراجع السيوطي : همع الهوامع (تحقيق وشرح د . عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1399هـ - 1979م) ، ج 5 ، ص 222 .
- (18) سورة الأنعام ، الآية 100 .
- (19) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، الصفحات : 236 ، 234 ، 241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 250 ، 253 ، 210 ، 211 ، 212 ، 214 ، 215 ، 217 ، 218 ، 219 ، 225 ، 226 ، 227 ، 228 ، 292 ، 230 ، 232 ، 233 ، 234 ، 235 ، 177 ، 179 ، 180 ، 181 ، 183 ، 184 ، 190 ، 191 ، 194 ، 195 ، 197 ، 198 ، 199 ، 201 ، 202 ، 203 ، 204 ، 205 ، 125 ، 134 ، 144 ، 145 ، 148 ، 156 ، 157 ، 158 ، 159 ، 162 ، 170 ، 173 ، 175 ، 176 .
- (20) من أمثلة ما جاء في جدول النواصب : «عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى» ، وقوله أيضاً : «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا» وسواهما . يراجع الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 206 .
- (21) ينظر ، الزجاجي : كتاب الجمل في النحو (حققه وقدم له د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، بيروت وإريد - عمان ، ط 1 ، 1404هـ - 1984م) ، ص 423 - 431 .
- (22) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 250 .
- (23) سورة الرعد ، الآية 9 .
- (24) ابن الحرزي : النشر في القراءات العشر (أشرف على تصحيحه . علي محمد الضباع دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا . تا) ، ج 2 ، ص 298 .
- (25) سورة مريم ، الآيتان 5 - 6 .
- (26) الطهطاوي : التحفة . . ، ص 218 .
- (27) قرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر ، ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، ج 2 ، ص 317 .
- (28) يراجع ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 194 ، 212 ، 215 ، 226 .
- (29) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 250 ، ويعضده رأي ابن خالويه . ينظر ، ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لا . تا) ، ص 24 .

- (30) حجتهم الأولى أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي (ص) وإنما رويت بالمعنى ، والثانية أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه . يراجع ، البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (دار ادر ، بيروت ، ط1 ، لا . تا) ، مج1 ، ص4-5 .
- (31) البغدادي : خزانة الأدب ، مج1 ، ص5 .
- (32) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص152 .
- (33) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار المعرفة ، بيروت ، لا . تا) مج10 ، ص382 ، باب عذاب المصورين يوم القيامة . وفيه ورد الحديث : «إن أشد الناس . . . » : «إن من أشد الناس . . . » .
- (34) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص198 .
- (35) ابن ماجه : سنن ابن ماجه (حقق نصوصه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لا . تا) ، ج2 ، ص1421 ، كتاب الزهد باب ذكر التوبة .
- (36) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص150 و 221 و 225 و 231 .
- (37) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص204 .
- (38) ينظر ، ابن هشام : أوضح المسالك (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحمد ، دار الجيل بيروت ، ط5 ، 1979م) ، ج1 ، ص328 .
- (39) يراجع ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص169 .
- (40) الميداني : مجمع الأمثال (حققه وفصله . . . محمد محيي الدين عبدالحمد ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، 1374هـ - 1955م) ج2 ، ص142 .
- (41) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص141 .
- (42) ديوان جرير (دار صادر ، بيروت ، لا . تا) ، ص385 . وفيه ورد البيت بشيء من التحريف : «فأيها أيها» . . «بدل» فهيها هيها .
- (43) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص188 .
- (44) ديوان لبيد بن ربيعة العامري (دار صادر ، بيروت ، 1386هـ - 1966م) ، ص132 .
- (45) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص189 .
- (46) وعجزه : «ولا وزر مما قضى الله وأقياً . والشاهد فيه قوله : (لاشيء باقياً . .) حيث أعمل «لا» عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان . ينظر ابن هشام : أوضح المسالك . . . ، ج1 ، ص286 .
- (47) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص150 . وقد ورد البيت عنده محرفاً : «تحولت» بدل تحولن .
- (48) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص188 ، 205 ، 207 ، 243 ، 251 .
- (49) فسر مجمع اللغة في القاهرة عصر الاحتجاج عن طريق قرار أصدره ، نصه : «المراد بالعرب في القرار العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع» . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج1 ، ص202 ، نقلاً عن د . محمد إبراهيم عبادة : عصور الاحتجاج في النحو العربي (دار المعارف ، مصر ، 1980م) ، ج1 ، ص204 .
- (50) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص251 .

- (51) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين (تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1406هـ - 1986م) ، ص 138 .
- (52) كان ابن عباس يقول : إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله ، فلم تعرفوه ، فاطلبوه في أشعار العرب ، فإن الشعر ديوان العرب وكان إذا سُئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً . ينظر ، ابن رشيق القيرواني : العمدة في محاسن الشعر وآدابه (تحقيق د . محمد قرقزان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1 ، 1408هـ - 1988م) ج 1 ، ص 90 - 91 .
- (53) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 151 .
- (54) وصدره : «ألا رب يوم لك ممنهن صالح» . ديوان امرئ القيس (دار صادر ، بيروت لا تا) ، ص 32 .
- (55) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 187 .
- (56) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 211 .
- (57) ذكر منها لغة هذيل ، لغة ربيعة . . . وسواهما . ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 212 و 241 .
- (58) ياقوت الحموي : معجم الأدياء (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1408هـ - 1988م) ، مج 7 ، ج 14 ، ص 48 .
- (59) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 119 - 120 .
- (60) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 15 .
- (61) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 122 .
- (62) يراجع ، الزبيدي ، كتاب الواضح في علم العربية (تحقيق د . أمين علي السيد ، دار المعارف ، مصر ، 1975م) ، ص 7 .
- (63) ينظر ، السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو (راجعته وقدم له د . فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1404هـ - 1984م) ، ج 1 ، ص 296 ، والأثباري : الإتيصاف في مسائل الخلاف (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، لا . ب . ، لا . تا) ، ج 2 ، ص 551 .
- (64) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 130 .
- (65) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 131 .
- (66) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو (تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 4 ، 1402هـ - 1982م) ، ص 72 .
- (67) ينظر : ابن السراج : الأصول في النحو (تحقيق د . عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1405هـ - 1985م) ، ج 2 ، ص 79 .
- (68) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 134 .
- (69) عبد القاهر الجرجاني : كتاب الجمل في النحو (شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1410هـ - 1990م) ، ص 82 - 77 .
- (70) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 163 .
- (71) ينظر . ابن الأثباري : الإتيصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 ، ص 44 ، والسيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ج 1 ، ص 295 .

- (72) الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 145 .
- (73) المرادي : الجني الداني في حروف المعاني (تحقيق د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ط 1 ، 1393 هـ - 1973 م) ، ص 155 .
- (74) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 199 .
- (75) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 229 .
- (76) قَسَمَ ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية و ظرفية . . ينظر ، ابن هشام : مغني اللبيب (حققه د . مازن المبارك وآخر ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 5 ، 1979) ، ص 492 .
- (77) ينظر ، ابن يعيش : شرح المفصل (إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، لا . تا) ، ج 1 ، ص 88 .
- (78) العكبري : التبيان في إعراب القرآن) تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط 2 ، 1408 هـ - 1987 م) ، ج 1 ، ص 3 .
- (79) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 253 .
- (80) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 122 .
- (81) السيوطي : همع الهوامع ، ج 1 ، ص 15 . والفعل عند الكوفيين قسما : ماض ومضارع ، وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع .
- (82) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 124 و 127 .
- (83) الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين . ينظر ، ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 2 ، ص 117 .
- (84) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 196 و 199 .
- (85) البصريون يقسمون المفعول إلى : مطلق وبه وله وفيه ومعه . أما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد ، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا ، وإنما هو شبه بالمفعول .
- يراجع السيوطي : همع الهوامع ، ج 3 ، ص 8 .
- (86) يراجع ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 151 . وأهل الكوفة يسمون حروف المعاني الأدوات ، وأهل المنطق يسمونها الرباطات . ينظر ، الخوارزمي : مفاتيح العلوم (حققه . . إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1404 هـ - 1984 م) ، ص 63 .
- (87) سورة الإنسان ، الآية 4 .
- (88) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 134 .
- (89) يراجع ، مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن (تحقيق د . حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1405 هـ - 1984 م) ، ج 2 ، ص 783 .
- (90) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 148 - 150 .
- (91) ينظر ، السيوطي : همع الهوامع ، ج 2 ، ص 62 .
- (92) الإبتاع : موافقة كلمة لأخرى في وزنها وعدد حروفها ومعظم ذواتها ، ينظر محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية (مؤسسة الرسالة ودار الفرقان ، بيروت وعمان ، ط 3 ، 1409 هـ - 1988 م) ، ص 33 . والإبتاع على ضربين : ضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيؤتي به تأكيدا ؛ لأن لفظة مخالف للفظ الأول . وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأول . فمن الإبتاع

قولهم : «أسوان أتوان» في الحزن . . . ويقولون . عطشان نطشان ومعناه عطشان قلق . . . يراجع ،
القاللي : الأمالي تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لا . تا ، ج 2 ،
ص 208 - 209 .

- (93) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 157 .
(94) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 169 .
(95) ينظر ، محمد محيي الدين عبد الحميد : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (حاشية شرح
شذور الذهب) ، ص 29 - 30 ، الحاشية (10) .
(96) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 199 .
(97) يراجع ، ابن هشام : شرح شذور الذهب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لا . تا ، لا . ب ،
لا . تا) ، ص 428 ، وابن عقيل : شرح ابن عقيل (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لا . تا ،
لا . ب ، لا . تا) ، ج 2 ، ص 190 - 198 ، والسيوطي : همع الهوامع ، ج 5 ، ص 165 .
(98) سورة الكوثر ، الآية 1 .
(99) سورة النصر ، الآية 1 .
(100) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 234 .
(101) وذهب مذهباً تعصب فيه للمسموع ، حين اعتبر النحو بلا شعر كالظلام الدائم ، أنشد : (من
الطويل)

كلامٌ بلا نحوٍ طعامٌ بلا ملح
ونحوٌ بلا شعرٍ ظلامٌ بلا صبح

- الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 115 .
(102) يصور ذلك اعتبارهم النحو «علم بمقاييس كلام العرب» . ينظر ، السيوطي : كتاب الاقتراح ،
ص 6 ، وقد صور أحد الدارسين منهجهم ، قال : «ولكن هذا المنهج السليم سرعان ما انحرف
واعتوره الضعف ، منذ أن استبدل العرب القواعد بالحقائق ، والمعايير بالوقائع . يراجع د . صبحي
الصالح : دراسات في فقه اللغة (دار العلم للملايين ، بيروت ط 9 ، 1981م) ، ص 27 .
(103) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 138 .
(104) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 194 .
(105) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 193 .
(106) ينظر ، ابن هشام : أوضح المسالك . . . ج 4 ، ص 28 .
(107) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 193 .
(108) وصدره : أتتهجر لئلي بالفراق حبيبها ، ينظر ، ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج 1 ، ص 670 .
(109) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 184 .
(110) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 175 .
(111) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 188 .
(112) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 176 .
(113) سورة الحاقة ، الآية 1 و 2

- (114) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 148 .
- (115) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 118 .
- (116) يقصد بالنحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو ، وهي ضبط الكلمات ، ونظام تأليف الجمل ، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة . يراجع ، عبدالعليم إبراهيم : النحو الوظيفي (دار المعارف ، مصر ، ط 4 ، 1978م) ، ص هـ - و .
- (117) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 126 .
- (118) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 118 .
- (119) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 124 .
- (120) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 125 .
- (121) ينظر ، ابن هشام : أوضح المسالك ، ج 1 ، ص 286 .
- (122) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 151 .
- (123) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 160 .
- (124) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 202 .
- (125) يراجع ، السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ج 1 ، ص 298 .
- (126) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 123 .
- (127) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 133 و 251 .
- (128) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 202 .
- (129) الإمام عبدالقاهر الجرجاني : أسرار البلاغة (صححها على نسخة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ... السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1402هـ - 1982م) ، ص 102 .
- (130) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 117 .
- (131) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 117 . وقد أثبت هذا عبدالقاهر الجرجاني . ينظر عبدالقاهر الجرجاني : أسرار البلاغة (صححه ... السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1402هـ - 1982م ، ص 30 - 31 .
- (133) يراجع ، السيوطي : همع الهوامع ، ج 5 ، ص 204 .
- (134) محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها (المكتب الإسلامي ودار الفتح ، دمشق ، ط 2 ، 1380هـ - 1960م) ، ص 30 - 31 .
- ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي (تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1407هـ - 1986م) ، السفر الثاني ، ص 999 .
- (136) ابن خلدون : المقدمة (دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت ، 1982م) ، ص 1081 - 1082 .
- (137) الطهطاوي : التحفة المكتبية ... ، ص 122 .
- (138) عبدالغني الدقر : معجم النحو (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1408هـ - 1988م) ، ص 355 .
- ينظر ، ابن الدهان : كتاب الفصول في العربية (حققه د . فايز فارس ، دار الأمل ومؤسسة الرسالة ، بيروت وإريد ط 1 ، 1409هـ - 1988م) ، ص 5 .

- (140) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 172 .
 ينظر ، عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز (تحقيق د. محمد رضوان الداية وآخر ، دار قتيبة ،
 دمشق ، ط 1 ، 1403هـ - 1983م) ، ص 31 .
 (141) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 127 .
 (142) يراجع ، ابن هشام : أوضح المسالك . . . ج 2 ، ص 216 - 220 .
 (143) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 131 .
 (144) يراجع ، ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص 43 .
 من مشاكل النحو العربي القديمة ، صعوبة الوصول إلى المقصود . قال الخليل بن أحمد : « لا يصل
 أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه . . » . ينظر ، الجاحظ : الحيوان
 (بتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط 2 ،
 1965م) ، مج 1 ، ص 37 - 38 .
 (146) ابن عبدالعزيز القرطبي : بهجة المجالس وأنس المجالس . . (تحقيق محمد مرسى الخولي ، دار الكتب
 العلمية ، بيروت ، لا . تا) ، مج 1 ، ق 1 ، ص 66 .
 (147) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 253 .

* * *